الأمم المتحدة
S/AC.44/2013/2/Rev.1

مجلس الأمن

Distr.: General
14 May 2013
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى اللجنة من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإلحاقا بمذكرتها الشفوية المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/AC.44/2013/2)، التي قدمت بها ردها على طلب معلومات إضافية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تتشرف بأن تحيل نسخة معدلة من الرد المذكورة أعلاه، وترجو تجاهل النسخة السابقة (انظر المرفق).

280513 240513 13-33332 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى اللجنة من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

رد جمهورية كرواتيا على طلب المعلومات الإضافية الصادر عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

اعتمدت الحكومة الكرواتية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المتعلقتين بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتحدد الاستراتيجية الإطار العام لعمل جمهورية كرواتيا فيما يتعلق بقمع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتوفر مبادئ توجيهية لتحسين التدابير والآليات والأدوات الرامية إلى منع وقمع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووضع تدابير وآليات وأدوات جديدة في هذا الصدد. وتوفر الاستراتيجية مبادئ توجيهية لتعزيز التنسيق بين أنشطة الهيئات الحكومية والسلطات العامة وغيرها من الكيانات القانونية في جمهورية كرواتيا وتكاملها، والتعاون مع الهيئات الحكومية والسلطات العامة وغيرها من الكيانات القانونية التابعة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. وتُشكِّل الاستراتيجية جزءا لا يتجزأ من النظام الكرواتي الوطني لإدارة الأزمات.

وعلاوة على ذلك، تبين الاستراتيجية أن كرواتيا تسهم في الأمن العالمي والإقليمي والوطني من خلال النهج الفعال والمسؤول الذي تتبعه إزاء التعاون الدولي في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من خلال الوفاء بجميع التزاماتها المترتبة على قرارات مجلس الأمن، والتكيف مع المعايير ذات الصلة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، استضافت وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية الاجتماع الأول للجنة الوطنية المعنية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي حضره ممثلون عن الهيئات الإدارية الحكومية المعنية التالية: وزارة الخارجية والتكامل الأوروبي – رئاسة اللجنة؛ ووزارة الدفاع؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة الاقتصاد والعمل والأعمال الحرة؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية؛ ووزارة الشؤون البحرية والنقل والبنية التحتية؛ ووزارة الزراعة والثروة السمكية والتنمية الريفية؛ ووزارة المالية – إدارة الجمارك ومكتب منع غسل الأموال؛ ومكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا؛ ووكالة الأمن والاستخبارات؛ ووكالة الأمن والاستخبارات العسكرية؛ وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية كرواتيا؛ وحرس السواحل لجمهورية كرواتيا؛ ومكتب الدولة لشؤون الأمان الإشعاعي والنووي؛ والمديرية الوطنية للحماية والإنقاذ؛ والفريق الوطني للتصدي للطوارئ الحاسوبية؛ ومكتب أمن نظم المعلومات.

وقد أدرجت كرواتيا في تشريعاتها الوطنية أرفع المعايير الدولية المتعلقة بتنظيم السمسرة في الأسلحة، على النحو الوارد في الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي المتعلق بمراقبة السمسرة في الأسلحة ومدونته الخاصة بقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة، بموجب أحكام اتفاق واسينار، وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة – التي تُلزم كلها الدول الأعضاء أو الدول الأطراف بإنشاء نظام لتنظيم الأنشطة في مجال السمسرة.

وشاركت كرواتيا، بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في زغرب وبرنامج الرقابة على الصادرات وأمن الحدود التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، في تنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن السمسرة في السلع العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، عقدت في زغرب في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣. وقررت كرواتيا أن تشارك في تنظيم هذه الحلقة الدراسية الإقليمية للمرة الثانية، وذلك أساسا لأن موضوع السمسرة يستحق المزيد من الاهتمام على الصعيد الإقليمي في جنوب شرق أوروبا. وانصب تركيز الحلقة الدراسية على تقديم المساعدة فيما يتعلق بالمواءمة القانونية لأنشطة السمسرة، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي، بهدف مساعدة بلدان تلك المنطقة في مواجهة التحديات العديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج.

وتضطلع أيضا كرواتيا بدور نشط في مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الخبرة الرفيعة بشأن تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. واستضافت وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية اجتماعا دوليا في زغرب في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن تخفيف التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وقد نظم هذا الاجتماع، وهو الاجتماع الرابع للممثلين الوطنيين لجنوب شرق أوروبا، من أجل تعزيز التعاون بين بلدان من المنطقة، وشركاء الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وفي الفترة من ١٠ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شاركت الشركة الكرواتية ”بتروكيميا كوتينا“ في برنامج التدريب المشترك التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن خلال هذا النمط من التعاون، وهو الأول من نوعه بالنسبة لكرواتيا، نود أن نطور القدرة على إقامة صلات أقوى مع قطاع الأعمال والصناعة الكيميائية.

ونظمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والهيئة الوطنية لجمهورية كرواتيا دورة تدريبية إقليمية لسلطات الجمارك عن الجوانب التقنية لنظام عمليات النقل الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية، عقدت في زغرب في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويندرج التنفيذ السليم لنظام عمليات النقل الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية ضمن الالتزامات الأساسية المفروضة بموجب الاتفاقية، وهو يكفل أقصى قدر ممكن من تبادل المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وغطت الدورة التدريبية الإقليمية مجموعة متنوعة من الجوانب المختلفة لنظام عمليات النقل.

وتشاركت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومركز التعاون الأمني التابع للمركز الإقليمي للمساعدة على تنفيذ إجراءات تحديد الأسلحة والتحقق منها في تنظيم حلقة دراسية عاشرة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، في راكيتيي، كرواتيا. وركزت الحلقة الدراسية على المادة العاشرة من الاتفاقية وعلى مسائل التنفيذ، وأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال بناء القدرات، ودورها وقدراتها في مجال تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف، وفي مجال التحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية. وأبرزت الحلقة الدراسية أيضا التعاون الوثيق الطويل الأمد بين المركز الإقليمي للمساعدة على تنفيذ إجراءات تحديد الأسلحة والتحقق منها ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وسيعقد الاجتماع الإقليمي الثاني عشر للسلطات الوطنية للدول الأطراف من أوروبا الشرقية في زغرب في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣. ويهدف الاجتماع إلى إتاحة فرصة للتفاعل بين موظفي السلطات الوطنية المعنيين بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني. وستتاح الفرصة لممثلي السلطات الوطنية من أوروبا الشرقية لاستعراض ومناقشة المسائل المتعلقة بالتنفيذ العملي للاتفاقية.